

افتتاحية العدد

تعطيل المؤسسات مستمر... الفراغ في رئاسة الجمهورية أيضاً مستمر... مجلس نواب مَدَّ لنفسه وهو وعلى قاب قوسين من التمديد لنفسه من جديد...

أزمة المواطن المعيشية إلى تفاقم...

التقديمات الصحية للمواطن الفقير وذو الدخل المحدود مُتدنية، بل شبه مُعدمة...

الكهرباء والماء والموارد الأساسية لحياة الإنسان في تراجع مستمر...

أسعار الشقق وبدلات الإيجار في ارتفاع مستمر...

فرص العمل قليلة، وشغل الشباب اللبناني الشاغل الهجرة للعيش في الخارج ...

أما المسؤولون عن حياة الناس فينتظرون توافقاً إقليمياً دولياً ليبيوا عليه توافقاتهم الداخلية.

في ظل هذا الواقع، لا بديل من رفع الصوت والتحرك ميدانياً من أجل الضغط على أصحاب القرار لتغليب هموم المواطن الحياتية على خلافات السياسيين الخاصة.

تجدد نشرة "تواصل مدنی" اليوم، من خلال هذا الإصدار، رسالتها في نشر الفكر الانساني والإضاءة على حقوق المواطن - الإنسان - الأساسية المهمضومة في لبنان، وعلى نشاطات القوى الفاعلة في هذا الإطار، على أمل التغيير...

محتوى العدد

تحقيق حول التغلب على الإعاقة ص. ٩	افتتاحية العدد
صور وآراء حرّة ص. ١١	على طريقتهم
تحية إلى الأخطل الصغير ص. ١٥	نشاطات المجتمع المدني
من مبادئ تيار المجتمع المدني ص. ١٦	مقابلة مع النقابي هنا عريبي ص. ٦
	مقالة متخصصة عن التعليم ص . ٨

تواصل مدنی

أسرة التحرير

باسل عبدالله

أديب محفوظ

ميرنا لورن

غيدا فياض

خلود ابراهيم

التصميم: باسل عبدالله

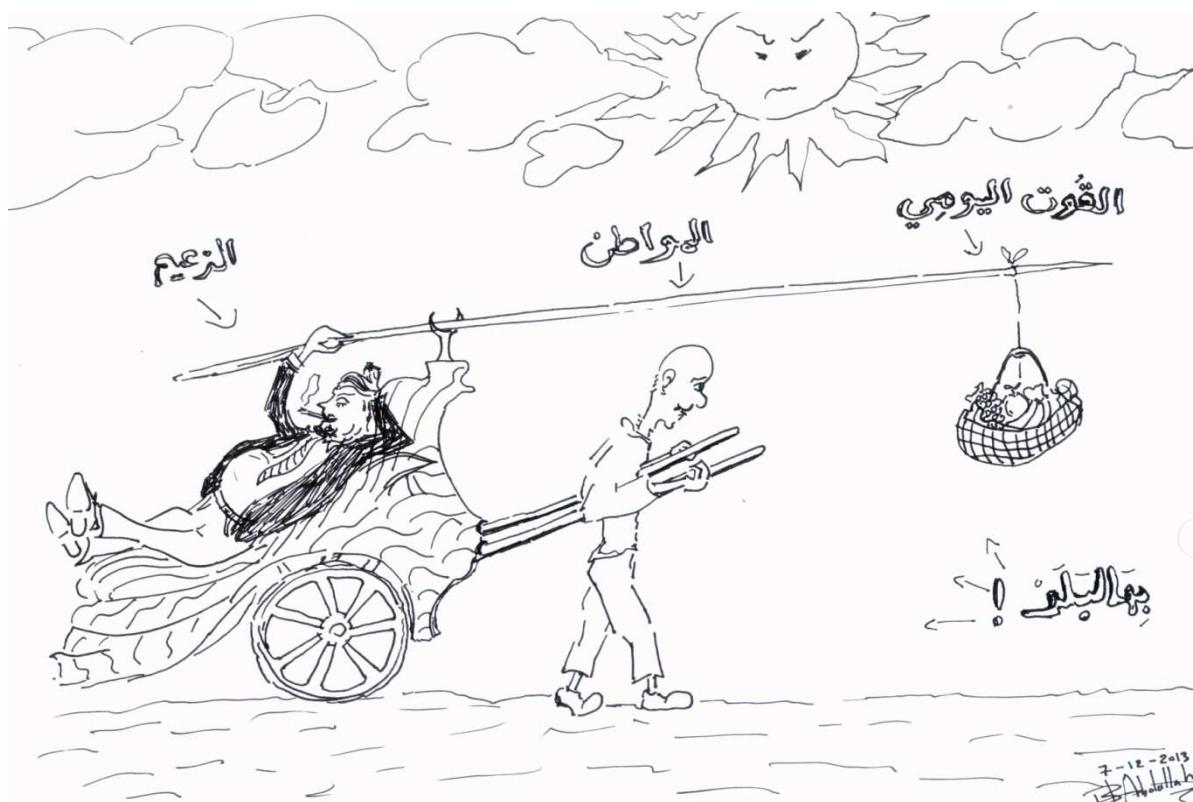
تصدر عن

تيار المجتمع المدني

العدد رقم ١٠

٢٠١٤/٩

على طريقتهم



خلاصة النظرة الفندرية للأخر



نشاطات المجتمع المدني

إعداد باسل عبدالله

تحركات الحراك المدني للمحاسبة

نظم الحراك المدني للمحاسبة سلسلة من التحركات الرافضة لتعطيل المؤسسات وللتمديد لمجلس النواب وللفراغ الرئاسي، فشارك حوالي ٣٠٠ شخصاً في اعتصام الحراك المدني للمحاسبة يوم الأحد ٢٠١٤/٥/٢٥ قرب البرلمان في بيروت، قبيل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية وشغور مركز الرئاسة، كما شارك المئات في مسيرتين ظمتا يومي الخميس ٢٠١٤/٨/٢٨ والخميس ٢٠١٤/٩/١١.



من مسيرة ٢٠١٤/٨/٢٨ ضد التمديد

وقد جاء في كلمة الاعتصام الأول: "البارحة انتهت وكالة مجلس النواب، واليوم حلّ الفراغ في رئاسة الجمهورية، وتستمرُ ذُوامة الإستهزاء بالمواطن وبحقوقه وبمبادئ الديمقراطية والحرية وبارادة الشعب كمصدر للسلطات. نلتقي اليوم رافضين الاصطفاف السياسي المفروض علينا منذ سنوات بأسماء وعناوين مُختلفة. رافضين سياسات المصالح والأشخاص، والتبعية والإرتهاان للخارج. نُريد دولة مدنية ديمقراطية تحترم المواطن، دولة، مصدرُ السلطات فيها هو الشعب. دولة تحترم المِهل الدستورية وحقوق المواطن في الانتخاب وفي مُحاسبة المسؤولين. لقد فشل النُّواب في أداء دورهم الأول في تمثيل الناس وحماية مصالحهم. نُريد طبقةً سياسيةً جديدةً لا طائفية، هُمّها هُموم المواطن، ومصلحتها مصلحته".

تيار المجتمع المدني يُنظم ورشة عمل لطلاب الجامعات عن العلمانية

نظم تيار المجتمع المدني، بالتعاون مع مؤسسة فريديريش ايبرت في برمانا، ورشة عمل لمدة يومين (السبت والأحد ٢٦ و ٢٧ نيسان ٢٠١٤) تحت عنوان "العلمانية الشاملة" بمشاركة ٦٠ طالباً وطالبة جامعيين من ٩ جامعات لبنانية.

جرى في الورشة تعريف مفهوم العلمانية وتقديم عرض لأهم المبادئ التي تقوم عليها وللمحاور التي تأسّس لبناء دولة علمانية، كمثل قانون الانتخابات والتربية المدنية في المدارس وحقوق المرأة وعدم التصريح بالمذهب في سجلات النفوس وقانون الأحوال الشخصية والزواج المدني. كما تضمنت الورشة عرضاً حول تقنيات التواصل وتحريك المجموعات، وعرضأً لتجارب طلاب من الجامعة اللبنانية وجامعات AUB وال LAU في إنشاء نوادي علمانية في جامعتهم، وجرى نقاش عام مع المشاركين حول أساليب عملهم والتحديات التي واجهتهم ومشاركة بعضهم في المجالس الطلابية والهموم الطلابية التي حملوها في إطار عملهم الميداني.



من ورشة عمل العلمانية في ٢٦ و ٢٧ / ٤ / ٢٠١٤

وفي نهاية الورشة توزع المشاركون على مجموعات عمل قدموا فيهااقتراحات لخطة عمل أولية وآلية تنسيق بين الجامعات تمهد لنشاطات في جامعاتهم تُعرّف عن المواضيع المطروحة لبناء الدولة العلمانية، واتفق الجميع على متابعة التواصل واستمرار التشبيك في ما بينهم من خلال اجتماعات دورية شهرية تعقد في مركز تيار المجتمع المدني بهذا الغرض، وعبر مجموعة تواصل على الفايسبوك تحت عنوان "لقاء الطلاب العلمانيين Secular Students Meeting" ، على أن يلتتحق طلاب لا طائفيين وعلمانيين جدد من جامعات أخرى بهذا اللقاء.

تحركات المبادرة المدنية لقيام الدولة

شارك حوالي ١٠٠ شاب وفتاة في وقفة أمام مجلس النواب في ٢٠١٤/٤/٢ ، بناء على دعوة المبادرة المدنية لقيام الدولة، أثناء انعقاد مجلس النواب لبحث اقتراح قانون للنسبة في التمثيل النبلي. غير أنّ مجلس النواب لم يقر القانون. وقد تداعى ناشطوا المبادرة إلى عقد لقاءات في المناطق لعرض مشروع القانون ليأخذ طابع "اقتراح قانون شعبي" ، وقد نظم تيار المجتمع المدني واتحاد الشباب الديمقراطي، في هذا الإطار، لقاءين حول النسبة تضمنا التوقيع على اقتراح هذا القانون، وستقوم جمعيات أخرى بتنظيم لقاءات تتناول نفس هذا الموضوع.

مظاهرات من أجل إقرار قانون حماية النساء من العنف الأسري

بدعوة من حملة تشريع حماية النساء من العنف الأسري، شارك حوالي ألفي متظاهر في مسيرة في ٢٠١٤/٤/١ لمطالبة مجلس النواب اللبناني بإقرار قانون حماية النساء من العنف الأسري.

وقد انطلقت المسيرة من أمام المتحف الوطني في بيروت باتجاه قصر العدل، بعنوان "إذا بدها شارع للتشريع نازلين"، ونقدمت المشاركون أمثلة نساء قضين في حوادث عنف أسري.

وقد صادق مجلس النواب على مشروع قانون حماية النساء من العنف الاسري من دون أي تعديل، علمًاً أن الحملة طالبت بإدخال تعديلات على مواد القانون تتعلق باسم المشروع وحصره بحماية المرأة من العنف الأسري، وبالاحتجاج على عدم تجريم الزوج.

وفي هذا السياق، اعتبرت جمعية "كفى عنف" مؤسسة الحملة، إلى أن إقرار قانون حماية النساء من العنف الأسري من دون تعديلات لا يؤمن الحماية الفعلية للنساء، مُؤكدة أن إقرار القانون إنجاز كبير ولكن دخلته الكثير من التشويهات.



من مسيرة المطالبة بإقرار قانون حماية النساء من العنف الأسري

وصرحت رئيسة جمعية "كفى عنف" زويار ورحانا بأنها تعترض على طريقة التصويت على القانون والتي جعلت الرجل الزوج يفيد من كل القوانين المميزة في حق النساء، مضيفة "نحن كجمعية كفى نرفض طريقة التصويت على هذا القانون الذي لم يأخذ حقه في المناقشة بالشكل الصحيح".

كما اعتبر كثير من الناشطين أنَّ هذا القانون، ورغم عدم أخذه بعين الاعتبار ملاحظات حملة تشريع حماية النساء من العنف الأسري، غير أنه لا شك شكل خطوة أساسية على درب النضال من أجل نيل النساء حقوقهم وحمايتهم من التعنيف، وأنَّ إقراره لا شك سيكون دافعًا أساسياً لمتابعة مسعى الجمعيات الناشطة من أجل حقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة خاصة، من أجل المطالبة بالمزيد من الحقوق التي تحمي المرأة في حياتها الإجتماعية والثقافية.

مقابلة

أجرت المقابلة ميرنا لوند

مقابلة مع الناشط النقابي هنا غريب



تصوير خالد عياد

هنا غريب .. إسم ارتبط بهيئة التنسيق النقابية وبالعمل النضالي وبالتحركات المطلبية في السنوات الأخيرة، حيث قدم نموذجاً للناشط النقابي الذي ساهم مع رفاق له في ضخ الحياة في الساحة العمالية. عُرف غريب بسلبياته الضوء على موضوع الفساد وربطه أسباب أزمات العمال بالواقع الطائفي.

التقت أسرة تحرير "تواصل مدني" هنا غريب وأجرت معه هذه المقابلة:

□ **كيف تعرّف النظام اللبناني؟** هو نظام طائفي يحتاج دائماً إلى قرابين من الدماء ليظل على قيد الحياة، وكأننا نعيش في بلد حُكّامه ألهـة نعبدـها ونضطرـ أن نخضعـ لها ونُقـمـ لها أولـادـنا، كما أيام الوثنـيـن حين كانوا يقدـمون الأضحـية، وهـذا نحن بالنسبة لنـظامـ اللبنانيـ.

□ **الدولة اليوم عاجزة وأسيرة الضياع لا تملكـ الحلـ، لا في موضوعـ السلسلـةـ ولا في تأمينـ المياهـ أو الكهربـاءـ للمـواطنـيـنـ أوـ فيـ غيرـهاـ منـ المسـائلـ، فـهلـ أـصـبـحـ النـظـامـ الـلـبـانـيـ آـيـلاـ لـلسـقوـطـ أمـ إـنـهـ يـمـكـنـ منـاعـةـ تـحـصـّـنـ؟ـ يـعـانـيـ النـظـامـ مـنـ الأـزـمـاتـ بـإـسـتـمـارـ،ـ وـفـيـ كـلـ مـرـحـلةـ زـمـنـيـةـ نـجـدـ حـيـاةـ هـذـاـ النـظـامـ تـرـتـبـطـ بـالـتـسـوـيـاتـ وـفـقـ مـبـداـ الـمـحـاـصـصـةـ طـائـفـيـةـ التـيـ تـخـدـمـ حـيـاتـهـ فـقـرـاتـ وـجـيـزةـ وـمـحـدـودـةـ.ـ فـمـنـذـ قـيـامـ دـولـةـ لـبـانـ الـكـبـيرـ إـلـىـ الـآنـ أيـ مـنـذـ أـعـوـامـ ١٩٤٣ـ وـ ١٩٥٨ـ وـ ١٩٧٥ـ مـرـورـاـ بـالـطـائـفـ وـصـوـلـاـ إـلـىـ الدـوـحةـ،ـ نـرـىـ أـنـ مـنـ الـمـسـتـحـيلـ أـنـ يـجـريـ نوعـ مـنـ تـواـزنـ لـهـ صـفـةـ الـدـيمـوـمـوـمـةـ وـالـحـيـاةـ مـنـ دـوـنـ أـيـ تـحـالـفـ طـائـفـيـةـ.ـ كـمـ مـنـ الـمـسـتـحـيلـ تـحـالـفـ طـائـفـيـنـ أـوـ ثـلـاثـ لـبـانـ وـطـنـ أـوـ لـإـنـشـاءـ مـرـجـعـيـةـ وـطـنـيـةـ فـيـ الـبـلـادـ.ـ فـبـإـمـكـانـ أـنـ يـعـمـ زـعـيمـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـعـالـمـيـ مـثـلـ رـفـيقـ الـحـرـيرـيـ وـ نـصـرـ اللهـ وـلـكـنـ يـبـقـيـ زـعـيمـ طـائـفـ وـمـذـهـبـ فـيـ لـبـانـ،ـ فـتـظـلـ وـحدـةـ الـبـلـدـ وـحدـةـ شـكـلـيـةـ مـؤـلـفـةـ مـنـ كـيـانـاتـ طـائـفـيـةـ مـذـهـبـيـةـ تـسـتـخـدـمـ رـعـاـيـاهـاـ لـتـجـدـدـ بـإـسـتـمـارـ سـلـطـاتـهـاـ وـلـوـ عـلـىـ حـسـابـ الـأـرـوـاحـ وـالـدـمـاءـ.**

□ **ما هي برأيك انعكـاسـاتـ استـمـارـ النـظـامـ عـلـىـ ماـ هوـ عـلـىـ الـيـوـمـ؟ـ أـيـ تـغـيـيرـ قدـ حـصـلـ هوـ نـحوـ الـأـسـوـأـ،ـ لـمـاـذـاـ؟ـ ...ـ لـأـنـاـ كـنـاـ رـاهـنـ حـالـةـ طـائـفـيـةـ وـأـصـبـحـنـاـ رـاهـنـ حـالـةـ مـذـهـبـيـةـ.ـ لـقـدـ تحـولـتـ الطـائـفـةـ إـلـىـ حـزـبـ وـعـمـقـتـ بـالـسـلـوكـ وـنـمـطـ الـحـيـاةـ وـالـفـرـزـ الـدـيمـوـغـرـافـيـ المـذـهـبـيـ مـصـحـوـبـاـ عـلـىـ صـعـيدـ التـرـبـيـةـ وـالـإـلـاعـامـ وـالـمـسـتـشـفـيـاتـ وـالـتـوـظـيفـ وـالـمـعـونـاتـ بـزـعـيمـ الطـائـفـ وـالـذـيـ شـكـلـ حـالـةـ إـرـهـابـ وـجـوـديـ لـهـمـ فـيـ حـالـ دـمـرـيـةـ لـهـ.ـ فـحـمـاـيـةـ الـمـوـاطـنـ هـنـاـ تـوـمـنـهـاـ الطـائـفـةـ وـالـسـيـاسـيـنـ الـذـيـنـ حـوـلـوـاـ الـدـوـلـةـ إـلـىـ بـقـرـةـ حـلـوبـ لـتـنـقـيـعـ الـمـحـاسـبـ.**

▣ اليوم يتجرأ نواب المجلس مرة جديدة على طرح موضوع التمديد لأنفسهم. كيف تفسر هذا الطرح؟ وما هي مخاطر وأبعد ذلك؟ طالما لا يوجد حراك شعبي يقف بوجه هذه الطبقة الحاكمة فمن الطبيعي أن تستمر الحالة على ما هي عليه. فمواجهة المحرمات شبه معودمة. وهنا يمكن الخطر في "عنتر تعنت" عندما لم يجد من يردده.

▣ نظام عاجز أمام الفساد، وحال كل الفضائح والسرقات لم يحاسب أي مسؤول، بل ما زال مبدأ المحاسبة في حالة غيوبية قاتلة. كيف يمكن إنعاشه وتفعيل مُحاسبة من هم في السلطة؟ الفساد في البلد هو فساد سياسي بالدرجة الأولى لأن الفاسدين هم من في الطبقة السياسية. ويعود ذلك الفساد إلى نوعية الحكم الطائفي القائم على المحاصصة. فالمرشحون للوظائف لا يختارون على أساس الجدارة والكفاءة إنما على أساس طائفي. وهذا الفعل هو بحد ذاته فساد. ناهيك عن المحاصصات في إدارات الدولة عبر تقسيمات دوائرها ومرافقها حسب الطوائف. فالموظف في الإدارة العامة يحظى ببطء سياسي طمعاً بما يسمى بالـ "كوميشن". والمحاسبة هنا مطلوبة، وهنا يجب على المجتمع المدني أن يُضاعف جهوده أكثر فأكثر ويقوم بـ المواجهة ويطرح القضايا بـ سقف عالٍ، ولكن المهم أن تكون الجهة التي تطرح القضايا هي موضع ثقة.

▣ ما السبب الكامن برأي هنا غريب وراء غض الدوله نظرها عن التحركات المطلبية الشعبيه؟ قبل التطرق إلى مدى قصور الدولة تجاه مطالب شعبها، هناك قصور جد مُرِيب على صعيد العمل النقابي. كما أن قيادة الاتحاد العمالي العام إرثت وقرارها صُور. فالإتحادات العماليه عملت ٦٠ عاماً منذ قيامها وتأسيسها وترسيخ وضعها حتى أتى عبدالله الأمين بليلة ليس فيها ضوء قمر ففرغ عدة اتحادات وقام بإدخالها إلى الاتحاد العمالي العام وصادر القرار. وبالتالي كان مشروع الدولة آنذاك ضرب الاتحاد لضرب المطالب الشعبية كي لا تؤرق نومها.

▣ نجد الناس تارة يشتئرون الساسة وعند كل مفصل إنتخابي نراهم يصطفون و يُجددون ولاءهم لهم. ما تفسير ذلك برأيك؟ الشعب اللبناني بالتأكيد يُعاني من إنفصام سياسي، ليس لشيء سوى أنه لا يملك الأمان والأمان الاجتماعيين سوى في أحضان زعيم الطائفة. فالعمل للخروج عن التبعية له هو عمل انتحاري بالنسبة إليه والقلائل هم الذين يقومون بذلك. كما أن هناك غياب للقطب البديل - الديمقراطي الوطني.

▣ رغم كل المساوى التي عصفت وما زالت تعصف بهذا البلد الصغير، إلا أنه يبقى أمل التغيير موجود. كيف يبدأ التغيير؟ وما هي الأرضية التي يجب أن ينطلق منها؟ وما هي الخطوات الازمة لتحقيقه؟ أفق التغيير هو سياسي بالدرجة الأولى، وبالتأكيد على الأرضية الحزبية. فالحزب هو الذي يضع برنامج للتغيير بالتوازي مع هيئات المجتمع المدني والنقابات والأندية والمؤسسات الثقافية، فهي تتكمّل مع بعضها البعض لإجراء عملية التغيير، ولكن، حتى يصبح التغيير نافذًا، يجب على الرواقد والأنهار المذكورة آنفًا أن تتفق جميعها على برنامج سياسي مُعين واضح المعالم، قادر على استقطاب الناس، يكون بالدرجة الأولى برنامج تقدمي ديمقراطي مَصْحُوباً بوعي الحراك الشعبي وبالإصلاح السياسي من قانون الانتخاب وتخفيض سن الإقتراع وصولاً إلى الأمان الاجتماعي والخدماتي والمعيشي.

▣ هل تَعوَّل على مُبادرات القوى الشبابية الناشطة خارج اصطاف ٤ و ٨ آذار؟ وهل من امكانية للتعاون بين القوى الشبابية والقوى النقابية؟ للأسف التربة غير صالحة، فالحركات الشبابية مُقصّرة بحق نفسها وبحق الشباب لأنها لا تقوم بطرح مطالب الشباب مباشرة والتحرك من أجلها. فعلى مستوى المشاكل الشبابية والاجتماعية هناك كارثة. فقد أصبح الشباب أكثر انطواءً وطائفية، وانحصرت فرص خياراتهم ضمن بوتقة بنية البيئة السياسية التي ولدوا وترعرعوا فيها، هم يعيشون في جمهورية الخوف. وبالتالي هناك ضرورة لتصويب تحركات هؤلاء الشباب على همومهم كي يصبح أي تعاون أكثر فاعلية.

مقالة متخصصة

كي لا يكون التعليم مهنة الفاشلين - الصحافي فريد قمر

ما الذي تعنيه الإطاحة بسلسلة الرتب والرواتب؟ ما الذي تعنيه الإطاحة بالشهادة الرسمية تحت غطاء الإسفاف السياسي الذي يتعمد تجاهل المواطنين وحقوقهم إلى حد الإذلال؟

الأمر لا يتعلق بمجرد رواتب أو زيادة لموظفي هنا وأستاذ هناك. والأمر لا تقتصر أبعاده على زيادة الفقر فقراً والحتاج حاجة، وتکديس اليأس في نفس كل باحث عن لقمة عيش غير مغمضة برشوة أو استرلام. بل هي كارثة تتعلق بمحو أي أمل للتغيير، والقضاء على أي إمكانية مستقبلية لردم الهوة بين الفقراء والأغنياء، وبين الممكين بالسلطة والذين يحاولون إفلات رقابهم من سكين النظام وتركيبة المعتقد. قد يبدو في الأمر لغة شعبوية، أو حتى اجترار لنظرية المؤامرة التي لم يعد منها إن كانت حقيقة أم مجرد نظرية ما دمنا نعيش ما هو أسوأ منها. لكن فلننظر إلى الأمر في عمقه وفي نتائجه المستقبلية.

بعيداً عن كل الشعر الذي يُقال عن أن المعلم رسول، وعن قدسيّة رسالته، نجدنا أمام حالة واقعية لا فكاك منها: المعلم إنسان، يأكل ويسرب ويمرض، ويدفع فاتورة الكهرباء والاشتراك، ويدلل لأصحاب الصهاريج، وينتظر دوره في طابور الميكانيك، وعليه ذات أعباء أي مواطن عادي في بلد غير عادي. لذلك فعندما يحرم الأساتذة الثانويون والمعلّمون من حقوقهم ستتحول مهنة التعليم إلى مهنة غير منتجة، إلى مهنة لا تسمح بأقل معايير العيش اللائق والكرييم. وعندما سيصبح التعليم خلال سنوات مهنة الفاشلين، مهنة الذين لا يجدون أي مورد رزق آخر، مهنة العاطلين عن العمل. والأكفاء منهم سيهجرن المدارس الرسمية والمدارس الخاصة متوسطة المستوى إلى المدارس البرجوازية القادرة على دفع رواتب مرتفعة تتناسب مع الأقساط الخيالية التي تفرضها على الطلاب.

طالما شكلت الثانويات والمدارس الرسمية (ومعها المدارس الخاصة متوسطة التكلفة) الحل الوحيد أمام تشكيل حراك اجتماعي في لبنان. فلا يحلم أحد بالانتقال من طبقة إلى أخرى من دون رافعة التعليم التي تشكل الأمل الوحيد في منح فرصة متساوية بين الأغنياء والفقراء. ومع إعدام هذه الفرصة يمكن إعدام البلد. لا سيما أن المدارس الخاصة التابعة للمؤسسات الدينية والإرساليات باتت في عداد المؤسسات التربوية التي لا طاقة للفقراء على احتمام أقساطها لا سيما بعد أن تخلت عن دورها التاريخي واكتشفت أن البرجوازية تليق بها أكثر. وما الضير في إقطاع جديد ما دمنا قادرین على تحقيقه؟

والكارثة ذاتها تطبق على مؤسسات الدولة، حيث سيفرض على كل موظف أن يكون مرتشياً حتى يعيش، وفاسداً حتى يُعلم أطفاله، وتابعًا حتى العبودية لمن وظفه ليؤمن له الحماية من كل ما سيجر على ارتكابه، وبعضهم غارق به إلى حد الثمالة.

إنها معركة وجودية في لبنان، إنها معركة للدفاع عن الحد الأدنى من أمل في بلد ينazu للبقاء. من بلد استطاعت السلطة السياسية فيه أن تُحمل عجزها إلى طرف آخر، وأن تقمع الكثرين بأن الصراخ الذي يسمعونه من الأساتذة والموظفين هو المشكلة وليس في من يُطبق على أعناقهم ويدفعهم للصراخ.

عندما قررت الحكومة اللبنانية أن توافق على إعطاء الإفادات، كانت تقول للمواطنين أن الخطوط الحمراء كلها سقطت. وأن الحافة الفاصلة بين الوطن والهاوية أزيلت إلى غير رجعة. لا شيء يمكنه وقف الانهيار، لا مصلحة الطلاب، ولا الرأي العام ولا حتى القضاء. لم تكن الإفادات نهاية أزمة، ولا مجرد حلّ موقت لمشكلة عقيمة، بل كانت إعلاناً لكل المواطنين: لا شيء سيردنا عن التحكم في رقابكم، لا خجل بعد اليوم من إذلالكم، ما دمتم وصلتم إلى القعر وهاكم تعたدون عليه.

تحقيق

تحقيق غيدا فياض وخلود ابراهيم

الناشط المدني فادي الصايغ والتغلب على الإعاقة.



مع الناشط فادي الصايغ في منزله (تصوير خلود ابراهيم)

فادي الصايغ، ناشط في قضايا الإنسان وحقوقه منذ ما يقارب الخمس وعشرين عاماً من خلال اتحاد المعدين اللبنانيين والعديد من الحملات المدنية. آمن بذاته وبإمكاناته. فتحدى نفسه وعزّز إرادته في سبيل العودة الفعالة إلى الحياة والمجتمع.

زارت أسرة "تواصل مدني" فادي في منزله وأجرت هذا التحقيق.

"**حيث هناك إرادة، هناك وسيلة**"
(لينين)

قصّة فادي بدأت في العام ١٩٨٢ حيث كان مُحبّاً للعمل التطوعي وناشطاً في مساعدة الآخرين من خلال تطوعه في الدفاع المدني. فجأة تعرض لحادث سقوط قلب حياته رأساً

على عقب، كسر عنقه وتعرّض لشلل رباعي، وزاد الطين بلة تقصير الأطباء في علاجه الفيزيائي مما أدى إلى إصابته بتتكلس فأصبح جسده مُتصلباً، ما جعله حبيساً لكرسيه المتحرّك وما حوله من إنسان حيوى، نشيط، يساعد الآخرين، إلى إنسان بحاجة لمساعدة الآخرين ليقوم بأي وظيفة حياته.

دخل تجربة حياة جديدة بكل تفاصيلها، فضل لأكثر من عشر سنوات مرّت من يوم الحادث يستعين بالآخرين لإستكمال حياته. مع الأيام، بدأ يُفكّر بطريقة يستردّ معها إستقلاليته من جديد ويتنغلب على إعاقته، فبحث وأوجد الحلول بنفسه للمشكلات التي تواجهه، كالصعود إلى السرير، الإستحمام، إرتداء الثياب، الصعود إلى السيارة، وحتى العيش باستقلال كامل.

يرأى فادي، مراكز التأهيل في لبنان لا تعمل على مساعدة المعاق بالعودة إلى حياته كما يجب، بل تعزّز لديهم الخضوع والإتكالية على الآخرين وخاصة لدى ذوي الإعاقات الصعبة.

كثيرون نبهوه من صعوبة العودة لحياته السابقة، إلا أن إصراره وإيمانه بذاته وقدراته وإمكاناته مكنه من العمل على البحث عن حلول لكل وظيفة عضلية ميكانيكية خسرها، عبر ابتكار آلي ميكانيكي.

استفاد مما تعلمه في المدرسة من مبادئ فيزيائية وهندسية، واستعملها في ابتكار أدوات سهلت عليه حياته وحققت حلمه في إستعادة الجزء الأكبر من استقلاليته.

عندما تدخل منزل فادي الذي صممته بنفسه، تشعر بلمساته الإبداعية في كل زاوية.

من مخترعاته جهاز يُمكّنه من الصعود إلى سريره، وتقنيات خاصة في الحمام تسهل عليه تحركه، كما وجعل مطبخه مناسباً لحالته (مغسل بلا خزان، طاولة بلا أرجل وغيرها..)، أضف إلى ذلك رُفوف متحركة يستطيع الوصول إليها بنفسه بسهولة. أما خارج المنزل، فقد ابتكر فادي جهازاً لسيارته يُمكّنه من الدخول إليها ورفع كرسيه إلى أعلى السيارة دون مساعدة أحد. بالختصر، وجد فادي حلّاً لكل صغيرة وكبيرة ليتمكن من العيش والتنقل بمفرده دون الحاجة إلى مساعدة أحد.

لم يقف عند هذا الحد، بل انتقل من مرحلة تطوير قدراته، إلى المساعدة في تطوير قدرات من حوله من ذوي الاحتياجات الإضافية بابتكار واستحداث الوسائل الممكنة التي تسهل حياتهم، وتمكنهم من الاعتماد على أنفسهم أكثر فأكثر.

لقاونا الأول بفادي كان في إحدى الإعتصامات المطالبة بإقرار قانون انتخابي عصري للانتخابات. فمع بداية التسعينات، وفي زمن إحباط الشباب اللبناني، انتقل فادي إلى استحداث الحلول على نطاق أوسع وذلك من خلال خدمة القضية الإنسانية في لبنان وحمل هموم الناس، فسخر جزءاً كبيراً من عمله التطوعي في البحث عن الحلول الممكنة على الصعيد الإنساني والوطني، وبدلاً من أن يكون جزءاً من المشكلة، كان أول المؤمنين بیننا أن التغيير يحتاج لوقتٍ وتعبٍ ومجهدٍ بالإضافة إلى الإرادة والمشاركة واستثمار الطاقة، في بلد يُؤس شبابه من إمكانية تحقيق هذا التغيير.

أثبتَ فادي لنا أن الإعاقة لا يمكن أن تقف في وجه العزيمة والإصرار وأن كل شيء قابل للتغيير وإن بعد حين.

شارك فادي مع اتحاد المعدين اللبنانيين في بث رسالته الإنسانية في وطن لم يكتثر سياسيوه لحقوق مواطنיהם فيه، فطالب مع رفاقه في الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي وفي الحراك المدني للمحاسبة بإقرار الإصلاحات الانتخابية بدءاً بإقرار قانون انتخابات نسبي وخفض سن الإقتراع وتؤمن إمكانية الإقتراع لذوي الاحتياجات الإضافية والمطالبة بالحقوق المعيشية للمواطن المُهمش.

يختتم فادي لقاءنا معه برسالة للشباب اللا طائفي حيث يقول:

"تعلمت من تجربتي الشخصية وال العامة، أن الإسلام ممنوع، الموت هو في الإسلام، وكل انسان يستطيع خلق التغيير وتحطي الواقع بإرادته الفردية أولاً، وبعمله التشاركي ثانياً، والتغيير لا يحدث فجأة، فضربة الفراغة لا توقع الشجرة، بل يحتاج الأمر إلى عدة ضربات، وهذا في تغيير نظامنا الطائفي، هو أيضاً يحتاج من كل مؤمن بالاصلاح أن يُعيد ثقته بصوته وبإمكاناته على التغيير كي نصل إلى هذا التغيير!".

صُور وآراء حَرَة

تدقيق أديب محفوظ

في وطني..
خواطر
علي بيطار

في وطني..
هاجرت كل الطيور..
لم تترك أثراً يدل على طريق الرحيل..
لم تترك شيئاً من ريشها الجميل..
جمعت كل الحانها و هربت..
تبث عن وطن ينسيها الوطن المهزيل..

في وطني
مطار لا يشعر ألم الفراق..
ولا يحسب حساباً
لذكرى أو اشتياق..
من يغلق بابه دقيقةً من أجل العناق..

أما للأحباب
وداع يا وطني البخيل..

يا هذا من أنت؟!
خواطر
حنان رحيمي

يا هذا من أنت...?
نتحسس قسمات وجودك
لا وجه لك...
ننقد رأسك
هناك صدى ...
وعفن أزمنة سحيقة
وتاريخ ميلاد أسود...
يا هذا كيف أتيت...?
نتمس قلبك
فتنزلق نبضاته
كفقاقيع حريم فوق مدينة ملتهبة
بلهاث الدجالين...
يا هذا إلى أين...?
ستر كلّ أقدام أطفال
يستعدون للتكون ...



تصوير وضاح جمعة (صورة من الذكرة بعد ردم بحر اسكندر في صيدا لإنشاء مرفأ يخوت)

Photographer
Wassim AboEid



تصوير وسيم أبو عيد (مارون الراس- الحدود اللبنانية الفلسطينية)

أقول أحبك؟
خواطر
لمى قطيش

وجهك - هذا الصديق القديم - يعلمني كيف تورق في القلب زهور البوادي، وكيف تموت على شرفة القلب زنقة من ورود البستانين، حيث التوابيت قد أصبحت أصصاً للزهور الغربية، والماء يسقي الجنوبي فتورق السنّة من لهيب، والنسمة الذهبية تهادن من يشتريها...

أخاف عليك إذا قلت أني أحبك ألا تورق الهنفيات العاتية... وكان قلبك كعبة بعدما أعيتها طواف روحى حولها حال لون حجارتها في ردهات ابتسامتنا العربية...

وكلما صار السكون يرعا عاتٍ ليلٍ عجيب التصاوير وانتهك حُبك حرمة العيون في المكان الحرام، واستباح صدور العذاري، حتى استحالت مرابط خيلٍ للخليفة، داهمنتي الرغبة في أن أطال الأجنحة من رحم التربة الأدبية، وأصرف أيامى في سكرات الجنون، ونمضي معًا على ضفة نهر الحنين نروي لماء الصباح الحكايات والحكم الخائبة...

- تعالى غرامك أَنْ أَدعِيه- إنني طاعنة في انتقامي للحزن، تلقاني الكلمات أَنَّى أَقمت، فشفتك ديوان شعر رجيم، تتسلق منه الحروف على تربتي موشومةً في كل ذرة من كياني... تمادي بجسمي، كُنْ عروقي، غصتي، دمعة عيني، قيامي، هموسي، جنوبي، هدوئي، ثيابي، عظامي، بكائي، صلاتي، حجودي... وأهاتي النادبة! آمنت أَنَّك قدّوسي، ووجهك بعث أيامى الغائبة... إِنِّي أموت مراراً لأهمس في أذنك قبل مماتي بأنِّي أَحْبَبك... أهتف: إِنِّي أَحْبَبك... لا بل تعاليت عن كلّ هذا الجموح الكلامي، استجرت بوجهك، يمْمت وجهي إلى عتباتك... ها إِنِّي تائبٌ أطلب المغفرة!

نافذة أمل .. مغلقة !!

مقالة

أديب محفوظ

بين نظرة معظم الممكين بزمام السلطة إلى الانتخابات على أنها تظاهرة فولكلورية تُثمر تجدیداً لمبايعة من تُصيّبوا حكامًا في الحرب والسلم على ما تبقى من شعب ودولة في لبنان، ونظرة بعضِ من المواطنين ومن الهيئات والمؤسسات المدنية إلى هذه المحطة ولا سيما بشقها النيابي، على أنها الوسيلة المناسبة لاجتياز الحاجز الأول في طريق إخراج مصطلح الدولة من كتاب الدستور ومن بين السطور إلى الواقع المتجسد بالمؤسسات والقوانين الحديثة وقيم الديمقراطية كالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومشاركة الشعب فعلياً في إدارة شؤونه عبر من يختارهم لهذه المهمة. ما يكمّن بين هاتين النظرتين إلى أهم حق منحه النظم الديمقراطية للمواطن في مجال المشاركة في السلطة ، ليس سوء تقدير ولا خلافٌ عابر، بل حكاية وطن ..

لم تكن يوماً نظرة الهيئات المدنية الحالية بتغيير الواقع اللبناني (كتيار المجتمع المدني والحملة المدنية للإصلاح الانتخابي والحراك المدني للمحاسبة وغيرها ..) إلى عملية الانتخاب على أساس اعتبارها ترفاً سياسياً أو مجرد محطة مرحلية لممارسة فعل اختيار المواطنين لممثليهم في الندوة البرلمانية التي لا تسمن ولا تغني من جوع . بل لطاماً كانت الانتخابات العامة فرصة التغيير الحقيقة والوحيدة إذا ما توفرت شروط الانتخابات الصحيحة والديمقراطية والتي ينبع عنها مجلس نيابي مثل فعلياً لشريان المجتمع المتتنوع على أساس نسبية التمثيل، والتي لا تتحقق إلا مع اعتماد قانون انتخابي عصري يتضمن المبادئ والأسس التي تضمن سلامنة التمثيل وعadalته ، كاعتماد مبدأ النسبية وتشكيل الهيئة المستقلة المنظمة للانتخابات، وتخفيض سُنّ الاقتراع والترشح واعتماد الكوتا النسائية وتحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية وغيرها من الإصلاحات الضرورية .

وإذا كان الإصلاح الانتخابي هو المدخل المناسب لإصلاح النظام السياسي، فإن قانون الانتخاب هو التغير الوحيدة التي يمكن النفاذ منها إلى هذا النظام السياسي الطائفي المغلق الذي يقضي على أي محاولة للتغيير من خارجه وأسباب طائفية على أساس العلاقة التبادلية والتفاعلية المصلحية بين النظام السياسي ومكوناته الطائفية، ما يحول دون المراهنة على أي أمل بتطويره إلا من خلال تطوير قانون الانتخاب والنظام الانتخابي بهدف كسر الاحتكارات السياسية وتفعيل مبدأ محاسبة الناخبين للسلطة التي انتخبوها عبر إدخال قوى سياسية جديدة إلى البرلمان والذي يساعد في تحقيقه اعتماد النظام النسبي مع دائرة انتخابية كبيرة بدلاً من نظام الانتخاب الأكثري .

أما مبدأ دورية الانتخابات فيكمن وجوب احترامه في كونه فرصة لتجديد الوكالة للنواب الذين انتخباهم أو إلغاء تلك الوكالة وانتخاب غيرهم عملاً بحق الشعب في محاسبة السلطات المنتخبة، وانطلاقاً من هذا المبدأ تقف الكثير من مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما تلك المذكورة أعلاه، موقفاً مناهضاً ورافضاً للتمديد، فهو يمدد الوكالة من دون موافقة الموكّل، أي الشعب، ويقضي على أحد أهم مظاهر الحياة الديمقراطية في لبنان ويسقط مبدأ المحاسبة والمساءلة ، ويُمدد وبالتالي للأمر الواقع بكل مأسيه وأزماته. وهذا ما ينبغي العمل وتطاير الجهد في سبيل تقاديمه وقوته.

كعمالق
خواطر
نغم مرمر

ويُسعدُني

كلّما انحطّتْ عزائمي فِيَأْتِينِي كعمالقِ فِينِيقِي، يُدَمِّرْ هاجسَ تطلّعاتِي
يُفْرُشُ دُرْبِي يَاسِمِينَا وَيَبْثُرُ الرُّوحَ فِي ثَنَائِي عِروْقِي
يَرْمُقُّي بعَدَسَةِ فَنَانَ، يُلْوَنُ عَمْرِي، يُلْطَخُ جَسَدي بعَطْرِ نَرجِسِ مُصَفَّى
يَرْشِفُ مِنْ بَحْرِ الْأَهْلَامِ أَمْلًا وَيَضْخُهُ فِي أَعْمَافِي
يُزَرِّيْنِ سَمَائِي بِإِكْلِيلِ مِنْ ذَهَبٍ وَفُلًّا ..
وَيَعْتَرِينِي فَرَحًا وَهُيَاماً !

ويحزنني....

كلّما تَأْمَلْتُ تَجَاوِيفَ قَلْبِهِ، فَلَا أَرِي زَهْرًا مُنْتَرًا كَالذِي أَهْدَانِي إِيَاهِ يَوْمًا عَلَى ذَاكَ المَقْعِدِ الْمَخْلُمِي
وَلَا أَقْطَفُ شَمْرًا حَلَوًا لَذِيْدًا، فَبِسَاتِينُ حَاضِرِهِ جَرَاءُ عَارِيَةُ !
وَسَنَابِلُ عَمْرِهِ قَدْ مَالَتْ نَحْوَ الغَرَوبِ ..
فَاعْتَلَتِي حَشْرِيَّةُ شَرْقِيَّيِّي،
وَرَحَتْ أَرْكَضُ وَأَرْكَضَ
عَلَّانِي أَجُدْ تَفْسِيرًا لِمَا قَدْ صُعِقْتُ بِهِ
جِلْتُ أَيَامَهُ، لِيالِيهِ، زَمانَهُ، رِفَاقَهُ، ذَكْرِيَاتِهِ، أَمَانِيَهُ وَعَصْفُورِهِ الْحَزِينِ ..
وَكُمْ مِنْ مَرَّةٍ تَشَبَّثْتُ فِيهِ لِيَفْصِحَّ عَنْ مَكْنُونَاتِهِ
وَكُمْ مِنْ مَرَّةٍ احْتَلْتُ عَلَيْهِ لِيُظْهِرَ بَاطِنَهُ الْخَفِيَّ
وَفَتَلَتُ ..
فَشِلْتُ إِلَى أَنْ آنَ الْأَوَانَ وَأَتَانِي مُلْتَحِفًا بِبِرَاءَةِ طَفْلٍ أُمِّيَّ وَاعْتَرَفَ بِأَنَّهُ رَجُلٌ مِنْ عِظَمٍ تَخَبَّطُ مَاضِيهِ قَدْ
أَصْبَحَ بِلَا هُوَيَّةً !

تحية إلى ...

إعداد باسل عبدالله

... الأخطل الصغير

هو الشاعر اللبناني بشارة عبد الله الخوري، شاعر الحب والهوى والصبا والجمال والوطن. سُمي بالأخطل الصغير نسبة إلى الشاعر الأموي الأخطل التغلبي. ولد بشارة الخوري في بيروت في العام ١٨٨٥، وتلقى تعليمه في مدرسة الحكمة ومن ثم في مدرسة الفriger، وتسلم مسؤولية نقابة الصحافة في العام ١٩٢٨.

إمتاز شعره برقة وجمال الألفاظ وبالكلمة القريبة للقلب. له دواوين شعر عديدة، منها ديوان الهوى والشباب الصادر في العام ١٩٥٣، وديوان شعر الأخطل الصغير الصادر في العام ١٩٦١.

غنى من أشعاره كبار المطربين، ومنهم وديع الصافي ومحمد عبد الوهاب وفيروز وفريد الأطرش وأسمهان. ومن أهم أشعاره التي تحولت إلى أغانيات: "جفنه علم الغزل"، و"يا ورد مين يشتريك"، و"أسقينها"، و"يبيكي ويضحك"، و"يا عاقد الحاجبين".

توفي الأخطل الصغير في العام ١٩٦٨.

من أهم أشعاره السياسية والوطنية:

يا أمّة غدت الذئاب تسوّسها
غرقت سفينتها فain رئيسها
غرت فليس هناك غير حطائم يبكي مؤبنها ويضحك سوسها
تعساً لها من أمّة، أز عيمها جلادها وأمينها جاسوسها؟

أليسي أنت أم المصطفى
قلت: إني عربي، وكفى

أيها السائل عن أدياننا
وطني ديني فمن يسألني



نَحْنُ الشَّابِّ لَنَا الْغُدُ	وَمَجْدُهُ الْمُخَلَّدُ
شَعَارُنَا عَلَى الزَّمَنِ	عَاشَ الْوَطَنُ، عَاشَ الْوَطَنُ
بِعِنَالِهِ يَوْمَ الْمِحَنِ	أَرَوَاهُنَا بِلَا ثَمَنٍ
يَا وَطَنِي عَدَاكَ ذَمِ	مُثْلُكَ مَنْ يَرْعَى الدَّمَمْ
عَلِمْتَنَا كَيْفَ الشَّسَمْ	وَكَيْفَ نَقْهُرُ الْأَلْمَ
السُّفُحُ وَالْجَدَالُ	... نَحْنُ الشَّابِّ
وَمَا بَنَى الْأَوَّلُ	وَالْحَقُّ وَالْسَّنَابِلُ
الْدِّينُ فِي قُلُوبِنَا	نَحْنُ لَهُ مَعَايِلُ
وَالْحَقُّ فِي يَمِينِنَا	وَالنُّورُ فِي عَيْوِنَا
لَنَا الْعَرَاقُ وَالشَّامُ	وَالنَّارُ فِي جَبِينَا
نَمْشِي عَلَى الْمَوْتِ الزَّوَافِ	وَالْقَدْسُ وَالْبَيْتُ الْحَرَامُ
نَبْنِي وَلَا نَتَكَلُّ	إِلَى الْأَمَامِ، إِلَى الْأَمَامِ
لَنَا غَدُّ وَالْأَمْلُ	نَفْنِي وَلَا نَسْتَسِلُ
لَنَا يَدُ وَالْعَمَلُ	... نَحْنُ الشَّابِّ

من مبادئ تيار المجتمع المدني

بناء سياسة القضايا لا سياسة الأشخاص:

يسعى تيار المجتمع المدني، بالتعاون والمشاركة مع هيئات وأفراد المجتمع، إلى بناء الإنسان، كل إنسان، وكل الإنسان، عبر سياسة القضايا، أي عبر تحديد القضايا الأساسية للمجتمع وتحقيق حاجاته. ويقوم مفهوم "سياسة القضايا" على مساعدة كل فرد في إقتراح وتنفيذ سياسة معينة تلبي حاجات المجتمع. فالقضية هي المحور في هذا البناء القائم على تشارك الأفراد، لا الشخص، والم مشروع إذن لا يتعلّق بأحد هؤلاء الأشخاص، بل يقوم ويستمر برغبة التعاون عند الجميع. وبالتالي فإن مفهوم "سياسة القضايا" يختلف عن مفهوم "سياسة الأشخاص" الذي يقوم على تزوييم شخص ما وكأنه يخترق الجماعة بكتلها، ويؤدي غالباً إلى إنقسام الجماعة على نفسها وإهتمامها بجزئيات تبعدها عن القضية التي شكلت موضوع إنقاذهما.



اعتصام "لا ثقة" الرافض لتعطيل المؤسسات قرب البرلمان أثناء انعقاد مجلس النواب

موقع تيار المجتمع المدني secularist.org
 العنوان: بيروت - بدارو - هاتف وفاكس ٠٣٥٨٧٣٤٦ / ٠١٣٨٧٥٧٧
 البريد الإلكتروني: info@secularist.org
 Facebook page: [facebook.com/CivilSocietyMovement](https://www.facebook.com/CivilSocietyMovement)
 Twitter page: twitter.com/CivilSocietyMov
 للمشاركة في العدد القادم من "تواصل مدني"
 تابعونا عبر مجموعتنا على الفايسبوك:
facebook.com/groups/tawasolmadani/